مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٠٤

الخميس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ألفانو	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1738584 (A)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد محمد سيالة، وزير خارجية ليبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد سلامة والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ إيطاليا على تولي رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ويشرفني أن أرى الوزير ألفانو يترأس هذه الجلسة، الأمر الذي يُظهر التزام إيطاليا القوي بدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الأزمة في ليبيا.

لقد مرّ شهران منذ إطلاق خطة العمل من أجل ليبيا. وخطة العمل هذه تتألف من عدة مكونات بدأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل من أجل تحقيقها على نحو متزامن، بما في ذلك تعديل الاتفاق السياسي الليبي، وتنظيم مؤتمر وطني، والإعداد للانتخابات، وتقديم المساعدة الإنسانية.

قد تبدو القضية الليبية بسيطة. وكبلد لا توجد فيه انقسامات عرقية أو طائفية صارخة، وإنما لديه نظام تعليمي جيد وثروة من الموارد الطبيعية، فإن الكثير من التحديات التي تبرز في أماكن أخرى غير موجودة فيه. ولكن قد يبدو خطأ أن البلد متجانس، وإنما هو منقسم في الواقع إلى أقسام صغيرة. فقد انهار نظام الحكم الوطني بسبب اندلاع الصراع في عام ٢٠١١ وتأجج على مدار السنوات اللاحقة. وحل مكانه العديد جدا من فرادى الأنظمة التي تتنافس في ما بينها، وغالبا ما تتنكر خلف ستار تمثيلها للمناطق أو المدن أو القبائل. وإعادة تشكيل نظام الحكم الوطني الليبي أمر واجب، لأن بدونه لا يمكن إنشاء مؤسسات فعالة، ولا يمكن لمسعى إعادة بناء الدولة أن يكون مجديا.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه خلال الشهرين الماضيين، أحرزت خطة العمل تقدما كبيرا. فقد عقدت الأمم المتحدة في مكاتب البعثة في تونس اجتماعين للجنة الصياغة المشتركة التي تتألف من أعضاء في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على حد سواء، من أجل إقرار مجموعة تعديلات تتعلق بالاتفاق السياسي الليبي. وجرى للمرة الأولى في هذين الاجتماعين تطبيق المادة ١٢ من هذا الاتفاق. وإنني أرحب بالاعتراف المتبادل بين المجلسين، وباعترافهما بالاتفاق السياسي الليبي باعتباره الإطار الوحيد المتاح لإنهاء الأزمة في ليبيا.

ومنذ انعقاد الاجتماعين، ما فتئت الهيئتان على اتصال مستمر بينهما. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا تزال هناك نقاط متبقية يتعين الاتفاق بشأنها. وإنني واثق تماما بأننا على وشك التوصل إلى توافق في الآراء. نحن لن ننشئ عملية لاختيار مرشحين محددين، وأي آلية لانتقاء مجلس رئاسي جديد

وتشكيل حكومة جديدة يجب أن تتسم بالشفافية والنزاهة. ويسعدني أن أشير إلى أن الجمهور الليبي بأغلبيته رحب بهذا النهج المبدئي. ومن المتوقع أن يتحمس سياسيون بشدة لمسألة ”مَن هم“، ولكن المهم بالنسبة إلينا هي مسألة ”كيف نفعل ذلك“ — وما نعنيه أنه لا بد أن تكون هناك عملية عادلة ومنفتحة وتنافسية.

ويجري العمل أيضا بشأن جوانب أخرى من خطة العمل. ولقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة بالكثير من الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني – الملتقى الوطني – المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠١٨. ونعكف حاليا على استكشاف إمكانية استضافته داخل ليبيا، وإنني أرحب بالعديد من عروض المساعدة الليبية التي تلقيناها. والمؤتمر الوطني سيوفر لليبيين من جميع أنحاء البلد فرصة اللقاء في مكان واحد للمرة الأولى، وتحديد خطابهم الوطني المشترك، والاتفاق على الخطوات الملموسة اللازمة لإنهاء المرحلة الانتقالية. وإنني أصرّ على أن يشمل المؤتمر الجميع، بغية أن يتسنى اعتماد ميثاق وطني حقيقي، ووضع مبادئ توجيهية للتشريعات اللازمة لإنهاء المرحلة الانتقالية. وهذا المؤتمر مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى في ضوء تجدد التهديدات الصادرة مؤخرا عن السلطات الموازية ضد الوحدة الوطنية.

وفي ما يتعلق بالانتخابات، نحن نحاول بشكل مكثف تهيئة الظروف السياسية والتقنية المناسبة لإجرائها. وينبغي ألاّ تجري الانتخابات إلى أن نتأكد من أنها لن تضيف برلمانا ثالثا أو حكومة رابعة. فالليبيون يستحقون مؤسسات وطنية لا جدال فيها.

وبغية أن تتأكد اللجنة الوطنية العليا للانتخابات من التحضيرات التي تقوم بها، فهي تعكف على استكمال تسجيل الناخبين قبل نهاية العام، وهو الأول من نوعه منذ عام ٢٠١٤. ويقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم هذه العملية. ويجب على مجلس النواب، من جانبه، أن يقوم بواجبه تجاه إصدار التشريعات الانتخابية اللازمة. ولا بد أيضا من وجود إطار دستوري واضح. ولقد جرى انتخاب جمعية صياغة الدستور وتمّ تكليفها بوضع دستور جديد، وأنجزت المسودة المتعلقة به. وأحيّي ثباتها إزاء الضغوط التي واجهتها، وأدين التهديدات التي يتعرض لها أعضاء الجمعية.

وعلى العملية الدستورية أن تمضي الآن قدما. وبينما نعمل معا على تنفيذ مختلف أجزاء خطة العمل، من غير المقبول حدوث أي فراغ. لذلك، يجب على الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠١٥ أن يظل معمولا به، معدلا أم لا، باعتباره الإطار لاختتام المرحلة الانتقالية.

وكجزء من خطة العمل، تعمل الأمم المتحدة أيضا على توفير حياة عادية وأكثر أمانا لجميع المواطنين، بحيث يمكن الليبيون أن يمارسوا حياتهم اليومية من دون خوف وعوز. وإننا نكثف تعاملنا مع الجماعات المسلحة، ونعكف على وضع استراتيجيتنا التي تتعلق بإدماجها تدريجيا في الحياة المدنية. وفي طرابلس، يعمل خبراؤنا على نحو وثيق مع قوات الأمن الحكومية بغية تمكينها من كفالة أمن العاصمة بمزيد من الفعالية. علاوة على ذلك، نواصل العمل مع القادة العسكريين في جميع أنحاء البلد حول شكل مؤسسات الدفاع الليبية في المستقبل. وتحقيق الأمن البشري المستدام في ليبيا يحتاج أيضا إلى أجهزة قضائية ومهنية متمكنة، من أجل إنفاذ القانون وتوفير الأمن. وتعمل الأمم المتحدة مع وزارة العدل وغيرها من الجهات الفاعلة الليبية على اتخاذ مبادرات، ولا سيما بشأن إصلاح نظام الاحتجاز المثير للجزع.

وتواصل البعثة العمل على تيسير الحوار بين المجتمعات والمؤسسات المحلية، مثل الاتفاق الأولي الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين طرابلس والزنتان. وفي هذا السياق، أشيد بقرار المجلس الرئاسي الذي يقضي بإنشاء الصندوق الوطني المعني بالتعويض على جميع ضحايا الصراع.

ولا يسعنا أن نتجاهل الحالة الإنسانية المتردية في ليبيا. في الماضي، كان البلد مانحا للجزء الأكبر من أفريقيا؛ أمّا الآن، فإن ٢٥ في المائة من السكان لديهم احتياجات إنسانية. وعلى وجه الخصوص، إن القطاع الصحي في ليبيا يمر بحالة أزمة. فليس هناك سوى القليل من المستشفيات العامة التي تعمل الآن. وإمدادات الأدوية قليلة، والمعدات الحديثة غالبا ما تُترك في حالة من التردي. والموظفون الأجانب، وهم العمود الفقري التقليدي لنظام الرعاية الصحية في ليبيا، قد فروا من البلد. وبعض العاملين الليبيين في القطاع الصحي يحذّرون من أن البلد معرّض لاحتمال تفشي الأوبئة. ونعتزم الدعوة إلى عقد اجتماع تنسيقي رفيع المستوى بين أصحاب المصلحة المحليين والدوليين في أوائل عام ٢٠١٨.

ومن المثير للسخط أن بلدا عنده هذه الثروة الهائلة يواجه الكثير من المعاناة. ومع ذلك، فهو يتحملها، لذا يجب أن نساعده على تلبية أكثر الشواغل إلحاحا.

إن استراتيجيتنا الإنسانية تهدف إلى المساعدة في تلبية الاحتياجات الملحة لأكثر الفئات ضعفا. وآمل أن يتمكن المجلس من النظر في تقديم الدعم لبرنامجنا في عام ٢٠١٨، ناهيك عن ”مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا“ الذي أُنشئ قبل عامين وحقق فوائد ملموسة للمجتمعات المحلية في أوباري وبنغازي وسبها وسرت وككلة. والمرفق، إذ يشجعه ما تحقق من نجاح، يعتزم توسيع نطاق عمله ليشمل بني وليد ومنطقة طرابلس الكبرى. وبفضل مرفق تحقيق الاستقرار، أعيد فتح المستشفيات وتمكن التلاميذ من العودة إلى المدارس.

إلا أن ذلك ليس كافيا. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فبالنسبة للمهاجرين واللاجئين، وبالرغم من المساعدات الطارئة، شهدنا زيادة في عدد الأشخاص المحتجزين تعسُفاً في نظام يفتقر إلى المساءلة ولا يراعي الأصول القانونية. ولا يزال المهاجرون يتعرضون إلى العنف المفرط والعمل القسري والابتزاز والقتل وغير ذلك من الاعتداءات الجسيمة الأخرى داخل أماكن الاحتجاز الرسمية وخارجها. ونحث الحكومة الليبية على التصدي لهذا التحدي بصورة مباشرة وشاملة من أجل إيجاد حل يحترم حقوق المهاجرين والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء البلد. والأمم المتحدة على استعداد للعمل مع السلطات الليبية وجيرانها في الشمال والجنوب لإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة.

وإلى جانب خطة العمل، تفرض ثلاثة تحديات خطيرة نفسها على جدول أعمالنا، وهي: الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة والاقتصاد القائم على النهب وتضاؤل قيمة الأصول المجمدة.

أولا، لا يزال الإفلات من العقاب والخروج عن القانون مستشريين في جميع أنحاء البلد في ظل تزايد الجرائم البشعة التي تُرتكب يوميا. وتشمل بعض الأمثلة الحديثة العثور في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على ٣٦ جثة في الأبيار بالقرب من بنغازي. وظهرت على الجثث آثار تدل على تعذيب هؤلاء الأشخاص قبل إعدامهم. وما هذا إلا مثال واحد من سلسلة طويلة من حالات العثور على جثث ملقاة في بنغازي وفي محيطها خلال الأشهر الماضية. وبعد هذه الحادثة بأيام، قصفت طائرة مقاتلة أسرة في ضواحي مدينة درنة. وقُتل على إثرها ١٤ مدنيا، معظمهم من الأطفال ومن بينهم بعض النساء، في حادث مروع هو بمثابة جريمة حرب. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس، سُلمت جثث ثلاثة رجال إلى أسرهم بعد ساعات من اقتيادهم أحياء أثناء اشتباكات وقعت في منطقة الغرارات، مما يثير القلق من أن يكونوا قد أُعدموا خارج نطاق القانون. وما زلنا نحقق في الحوادث الأخيرة التي أدت إلى مقتل العديد من المقاتلين في منطقة ورشفانة في غرب ليبيا. وثمة شكوك في أن يكون عدد من هؤلاء المقاتلين قد قُتلوا على نحو ينتهك القانون الدولي.

إن حوادث كهذه تقوض ثقة الشعب في العملية السياسية. وأكرر دعوتي السلطات الليبية إلى التحقيق في هذه الحوادث

ومحاسبة الجناة. غير أنه لا يمكنني أن أغض الطرف عن هذه الحوادث التي تقع في جميع أنحاء البلد بوتيرة تثير القلق ولا يمكنني أن أقبل بتجاهل الدعوات المتكررة المطالبة بتحقيق العدالة. وإذا لم يكن الليبيون وحدهم قادرين على مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، فقد آن الأوان للمجتمع الدولي لأن ينظر في إنشاء آليات يمكنها أن تعينهم على القيام بذلك، ربما من خلال المحاكم المشتركة.

والتحدي الثاني هو أن العمل السياسي في ليبيا يتأثر بشدة بالنهب الاقتصادي. ففي ظل غياب الأمن لفترات مطولة وانعدام المساءلة، أخذ الاقتصاد الموازي في الانتعاش. وتضيع بلايين الدولارات بسبب التحويلات المالية غير المشروعة. والفجوة بين سعر الصرف الرسمي المحدد عند ١,٤ دينار ليبي للدولار وسعر الصرف في السوق السوداء الذي يبلغ ٩ دنانير مقابل الدولار توفر فرصا كبيرة لتحقيق هوامش ربح ضخمة. ويستفيد السماسرة من بيع خطابات الاعتماد والشيكات. ويحرم تهريب الوقود المدعوم إلى البلدان الأجنبية البلد من مئات الملايين من الدولارات شهريا. وتشمل التدابير الأخرى إصدار عقود حكومية بقيم مبالغ فيها. والنتيجة هي نضوب الاحتياطيات المالية في ليبيا بشكل سريع. وليبيا مثال نموذجي على سرعة ظهور أصحاب الملايين والوتيرة السريعة للغاية لإفقار الطبقة الوسطى. والشعب الليبي هو من يدفع الثمن غالياً جراء ذلك. فمن بين كل خمسة شباب ليبيين، هناك اثنان عاطلان عن العمل حاليا.

والتحدي الثالث، بخلاف عمليات النهب التي تجعل البلد يخسر مبالغ كبيرة بالدولار، يتمثل في خسارة مئات الملايين من الدولارات في صمت نتيجة سوء إدارة الأصول الليبية المجمدة. فتجميد الأصول أمر وسوء إدارتها أمر آخر. وعلينا أن نعيد النظر في كيفية إدارة ثروات ليبيا واستثماراتها في الخارج للحيلولة دون تضييعها تدريجيا وفي صمت على الأجيال المقبلة.

لقد حققت إعادة إطلاق العملية السياسية زخما جديدا. ويسرني أن أرى إجراء العديد من المحادثات البناءة والسلمية بشأن مستقبل البلد. ومما يبرهن على التزام الشعب الليبي أنه تصلني، وبشكل يومي، أفكار ومقترحات جديدة تتعلق بالعملية السياسية من مواطنين عاديين حريصين على المشاركة في تشكيل مستقبل بلدهم ويتمتعون بحرية القيام بذلك. وهؤلاء المواطنون غير مستعدين للتضحية بحقوقهم من أجل الأمن، وهم ليسوا في حاجة لفعل ذلك. ففي مجتمع قائم على المؤسسات، لا يجب التفريط بالحقوق ولا بالأمن.

إنني أتعهد ببذل قصارى جهدي لمساعدة الشعب الليبي على حل الأزمة السياسية التي يمر بها البلد. وقد بدأت الأمم المتحدة بالفعل في تعزيز تواجدها في ليبيا بشكل كبير.

أود أن أختم بياني بالتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على التزامهم ودعمهم لجهودنا الرامية إلى حل الأزمة في ليبيا. كما أود أن أشكر شركاءنا في اللجنة الرباعية، وهم: الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. فجهودهم المتضافرة أساسية لنجاح خطة العمل ولضمان المستقبل الأفضل الذي تعد الخطة بتحقيقه لشعب ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية الممتازة والشاملة وعلى عمله.

أعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرّخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وخلال تلك الفترة، اجتمعت اللجنة مرة واحدة لعقد مشاورات غير رسمية وقامت بأعمال إضافية باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

أود بداية أن أشير إلى أنه، بناء على الطلبين المقدمين من الحكومة الليبية في ٢٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي، جددت اللجنة إدراج السفينتين ”كابريكون“ و”لين إس“ في قائمة الجزاءات لمدة ٩٠ يوما إضافية لكل منهما. ووفقا للمعلومات الواردة من فريق الخبراء المعني بليبيا، قامت اللجنة أيضا بتحديث أحدث المواقع المعروفة للسفينتين على قائمة جزاءاتها. وكما يذكر المجلس، فإن السفينتين قد أُدرجتا في قائمة الجزاءات لمحاولة تصدير البنزين من ليبيا بطريقة غير مشروعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ردت اللجنة أيضا عل طلب من مصر التماسا للتوجيه بشأن نطاق التدابير الواردة في الفقرتين ١٠ (أ) و ١٠ (ب) من القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، من حيث صلتها بالسفن التي تعبر قناة السويس.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، وافقت اللجنة على طلبي إعفاء تم تقديمهما بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وقد ورد هذان الطلبان من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومن هولندا. كما تلقت اللجنة إخطارا، ولم تعترض عليه، قُدم بموجب الفقرة ١٣ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) من بعثة الأمم المتحدة وتلقت إخطارين لاحقين للتسليم من البعثة. ولم تتفق اللجنة بشأن إجراءات المتابعة فيما يتعلق بالتوصية ٥ الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2017/466)، والتي تتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، طلبت اللجنة مزيدا من التوضيح بشأن طلب للإعفاء مقدم من سويسرا عملا بالفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وواصلت اللجنة أيضا نظرها في طلب إعفاء قدمته كندا، ولم تُشر فيه إلى حكم بعينه من أحكام الاستثناء من الحظر.

وتنظر اللجنة في إدخال تحديثات تقنية على مبادئها التوجيهية المتصلة بتسيير أعمالها. وقد أُجري آخر تحديث من هذا القبيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

ختاما، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية مشتركة مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان حول موضوع وجود جماعات مسلحة من دارفور في ليبيا وجنوب السودان وأنشطتها في هذين البلدين. وجرت تلك المشاورات بمبادرة من رئيس لجنة القرار ١٥٩١ عقب زيارته إلى السودان في أيار/مايو ٢٠١٧. وخلال المناقشة، تبادلت أفرقة الخبراء التي تساعد اللجان الثلاث نتائجها المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة عبر الحدود للجماعات المسلحة الدارفورية، بما في ذلك القتال كمرتزقة لحساب مختلف الأطراف في ليبيا، والانخراط في أعمال تنتهك الحظر المفروض على توريد الأسلحة فيما يتعلق بليبيا، والمشاركة في تهريب الوقود والاتجار بالمهاجرين في ليبيا أو تيسيرهما.

وتبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر بشأن هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، أيها السفير سكوغ على إحاطتكم الإعلامية وعملكم الفعّال بوصفكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

يسعدني الآن أن أستبدل قبعة الرئاسة بالقبعة الوطنية للإدلاء ببيان باسم إيطاليا. مرة أخرى، أود أن أشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية، وأشكر السفير سكوغ على اطلاعنا على المستجدات بشأن لجنة الجزاءات، وأشكر الوزير سيالة على حضوره جلسة اليوم.

الخطر في ليبيا يتهدد الاستقرار والأمن في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولا غنى عن التوصل إلى حل سياسي. ولا توجد سُبل عسكرية مختصرة تفضي إلى الحل. لأنه إذا ما لجأ طرف ما إلى الخيار العسكري، من الممكن أن تستمر الأزمة لوقت طويل، وقد يطل عليها تنظيم داعش برأسه من جديد.

إن مكافحة الإرهاب يجب أن تظل أولوية استراتيجية، وضبط الحدود الليبية أيضا مسألة حرجة للغاية. اليوم، على

سبيل المثال، بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ربما يعود المقاتلون الأجانب إلى ليبيا ومنها إلى أوروبا.

لقد عملت إيطاليا على إنقاذ آلاف اللاجئين والمهاجرين ورحبت بهم بالجمع بين التضامن والأمن، ولكن، في هذه اللحظة بوجه الخصوص، أصبح التركيز على الحدود الليبية ضرورة أمنية. وهي مهمة يجب أن تشارك فيها الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي.

لم ينقض سوى شهرين منذ أن وضع غسان سلامه خطة عمله بشأن ليبيا، ونقدر النهج البناء في المناقشات التي دارت في تونس. إن صورة الوفدين جالسين على طاولة المفاوضات إشارة جيدة جدا.

نحن لا نقلل من شأن الصعوبات العملية المعقدة. وندرك أن القضايا الحاسمة لا تزال من دون حل. إذ أن العقبات والتحديات حقيقية. ومع ذلك، نقف بحزم وراء الجهود التي يبذلها السيد سلامة.

التسرع في الانتخابات من دون إحراز تقدم في الأمن والمصالحة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. يجب أن تظل الانتخابات في الأفق السياسي، ولكن دون تحديد القواعد التي يمكن أن تؤجج التوترات.

لهذه الأسباب جميعها، نهيب بالليبيين دعم العملية السياسية واغتنام الفرصة التي تتيحها خطة سلامة. يجب على الليبيين البناء عليها بروح من الانفتاح والتوافق.

تصادف في الشهر المقبل الذكرى السنوية الثانية لاتفاق الصخيرات السياسي. وهذه الذكرى ليست موعدا نهائيا. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تسخيرها لمضاعفة الجهود للوفاق السياسي وتعزيز المصالحة. لا يمكن للأطراف والمجتمع الدولي أن تسمح بحدوث فراغ في المؤسسات الليبية. ولا يزال الاتفاق السياسي الليبي يشكل الإطار الواقعي الوحيد لعبور المرحلة الانتقالية في ليبيا. وفي الوقت الذي يتفاوض فيه الليبيون، نحتاج إلى محاورين من المؤسسات لوضع وتنفيذ برامج من أجل الشعب الليبي. وبغية تحسين الأمن، تحتاج ليبيا إلى قوات أمن موحدة تحت سيطرة المجلس الرئاسي.

لا يمكن لليبيا أن تسقط ضحية للصراعات المسلحة الجديدة. لقد دانت إيطاليا القصف الوحشي والقتل المروع الذي حدث بالقرب من درنة، واكتشفت أعمال القتل تلك بالقرب من بنغازي. ننضم إلى الشعب الليبي والمؤسسات الليبية والأمم المتحدة في الدعوة إلى إجراء تحقيق نزيه في الأحداث المأساوية الأخيرة.

في الوقت نفسه، يجب منح المساعدات الإنسانية حرية العبور بشكل كامل كلما كانت الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان معرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، نحن نرحب بالأنباء التي تفيد بأن منظمة الصحة العالمية تمكنت من دخول درنة لإيصال المعونة الطبية.

إن إيطاليا قريبة جدا من السكان المدنيين. وقدمنا المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى القطاعات الضعيفة في المجتمع، وشملت النساء والأطفال واللاجئين والمهاجرين. ومن المشجع أن نرى انخفاضا في تدفقات الهجرة، إلا أنه لا يمكن أن يكون على حساب حقوق الإنسان. لقد كرّست إيطاليا موارد كثيرة لخفر السواحل الليبية والبلديات المحلية. نريد تحسين الظروف المروعة في مراكز اللاجئين والمهاجرين. إننا الآن نوجه نداءات جديدة من أجل مشاريع تنفذها المنظمات غير الحكومية. ونعمل حاليا بالفعل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

ثمة عنصر حاسم في تحقيق الاستقرار في ليبيا ألا وهو إعادة إطلاق اقتصادها. وستستفيد ليبيا أيضا من رؤية طويلة الأجل، من قبيل ”خطة ليبيا لعام ٢٠٣٠“ بوصفها إطار عمل.

اسمحوا لي أن أقول كلمة أخيرة عن وجود المجتمع الدولي في ليبيا. كانت إيطاليا أول بلد غربي يعمل على إعادة فتح سفارته في طرابلس. ونرحب بالزيادة التدريجية لوجود الأمم المتحدة ونشجع البلدان الأخرى على النظر في عودتها إلى ليبيا. سوف نعمل معا على إعادة بناء تلك الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تساعد أصدقاءنا في ليبيا على السبيل المفضي إلى السلام والأمن والاستقرار.

استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بعودتكم، سيدي الرئيس، إلى نيويورك. من دواعي سروري أن أراكم، سيدي، في هذه الجلسة. وأعتقد أن حضوركم يدل على التزام بلدكم تجاه الشعب الليبي في هذا الوقت العصيب. وأود أيضا أن أشكر السفير سكوغ على كل ما قام به من عمل شاق في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٩٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وأشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية المستفيضة والرائعة. ويقينا أنها فترة شهرين حافلة بالأحداث منذ أن قدم خطة العمل من أجل ليبيا إلى الجمعية العامة. بتوجيه منه، شهدنا خطوات هامة إلى الأمام من أجل تنشيط العملية السياسية الليبية.

مع ذلك، في الأسابيع الأخيرة تصاعد العنف مرة أخرى. ومن الواضح أن ليبيا تواجه الآن خيارا بسيطا، وهو مستقبل يسوده الاستقرار والأمن أو العودة إلى الماضي الذي اتسم بالعنف وعدم اليقين.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإيجابيات، حدثت تطورات إيجابية في العملية السياسية. فقد لجنة الحوار عملت بكد في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لضمان الاتفاقات بشأن التعديلات المدخلة على الاتفاق السياسي الليبي. وقد تطلب هذا شجاعة وحلولا توفيقية، ولكن، بطبيعة الحال، لم يكن سوى البداية. ويقتضي الأمر الآن من جميع الأطراف المحافظة على الزخم وانتقال ليبيا إلى الأمام. ولكي نفعل ذلك ينبغي ألا يحيد بصرنا عما هو على المحك. توجد الآن فرصة حقيقية أمام ليبيا لتشكيل حكومة وطنية حقيقية تحظى بتأييد من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، حكومة ستتمكن من خدمة جميع مواطنيها. ولكن أي مزيد من التأخير لن يؤدي إلا إلى إطالة معاناة الليبيين العاديين وأعتقد أننا نتفق جميعا على أنهم عانوا لفترة طويلة جدا.

لا نحتاج سوى إلقاء نظرة على التصعيد الأخير في أعمال العنف لكي نقف على عواقب التأخير. إن الضربات التي وقعت في درنة، وأدت إلى مقتل ١٦ مدنيا، ومؤخرا عمليات الإعدام الواضحة أنها تمت بإجراءات موجزة في آبيا وورشفانة أمثلة على ذلك. هناك العديد من الروايات الأخرى. إن أعمال العنف هذه تجعل من الواضح بشكل لا لبس فيه أن الحل السياسي لم يعد خيارا، بل ضرورة حيوية للشعب الليبي.

ينبغي لنا جميعا أن نشعر بالقلق جراء استمرار هذه الانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، فقد حصل الكثير منها على حساب المدنيين، بمن فيهم المهاجرون. علينا جميعا أن ندين أعمال القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. ولا بد من إنهاء مناخ الإفلات من العقاب. أكرر دعمنا للجهود الليبية والدولية ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

يتضح من التصعيد الأخير في أعمال العنف أن حظر الأسلحة القائم لم يوقف تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى ليبيا. وهذا لا يقوض فقط السلام والأمن في ليبيا والمنطقة، بل يخدم الجماعات الإرهابية التي لا تزال تهدد الأمن العالمي. وأحض جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لضمان التقيد الصارم بالحظر المفروض على الأسلحة.

إن المشاركة بين الجانبين ليست لازمة فقط للعملية السياسية، بل أيضا للاقتصاد. إن أي اقتصاد مزدهر لن يتحقق إلا إذا قامت المؤسسات الاقتصادية الرئيسية باتخاذ الخطوات اللازمة لإدخال إصلاحات هامة.

ومن الضروري أيضا أن تُستغل موارد النفط الليبي لما فيه مصلحة البلد بأسره. وأدعو جميع الدول الأعضاء لضمان الاستمرار في بذل كل ما في وسعها لمنع تهريب النفط وإنفاذ نظام الجزاءات الذي أنشئ لحماية الثروة النفطية الليبية لكي تعود بالنفع على الشعب الليبي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال الإطار الوحيد المناسب للفترة الانتقالية في ليبيا حتى عام ٢٠١٨. وستواصل المملكة المتحدة دعم الخطوات التالية مباشرة لتعديل الاتفاق القائم، إلى جانب الاتفاق على إصلاح المجلس الرئاسي. وسندعم أيضا الجهود اللاحقة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، والاتفاق على دستور في الأجل الطويل، بالإضافة إلى التحضير للانتخابات. ونرى أنه يجب أن تظل الأمم المتحدة في طليعة الجهود المبذولة هناك، وأنه يجب أن يكون المجتمع الدولي متحدا وثابتا في دعمه للبلد، ما دام النزاع وحالة عدم الاستقرار في ليبيا يلحقان الضرر بالمنطقة والعالم، بل إنهما يلحقان الضرر بالمواطنين الليبيين قبل كل شيء. وعليه، أدعو قادة ليبيا من جميع الأطراف لإبداء التزامهم بتحقيق السلام والأمن لجميع المواطنين الليبيين. ويجب عليهم التسامي على مصالحهم الشخصية المباشرة، وأن يتطلعوا عوضا عن ذلك إلى مستقبل بلدهم في الأجل الطويل. وتقع على عاتقهم المسؤولية عن إحراز التقدم، وأحثهم على مواصلة العمل مع الممثل الخاص سلامة، واتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة للمضي بليبيا قدما.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، ويسرنا وجودكم معنا في القاعة اليوم. ونحن ممتنون للغاية للسيد غسان سلامة على إحاطته الإعلامية. ويحدونا أمل كبير في أن يتمكن من تنفيذ مهمته الشاقة للمساعدة على توحيد ليبيا، ونتمنى له مخلصين كل النجاح. فليس هناك بديل لذلك المسار إذا كان الهدف هو إنهاء الأزمة في أقرب وقت ممكن ووضع حد للتهديدات الناشئة من ليبيا، بما في ذلك الإرهاب.

وما تزال الحالة المعقدة في البلد باعثة على القلق البالغ. إذ لا يزال الانقسام السياسي مستمرا، وكذلك تستمر الخلافات بين السلطات في حين ما تزال الجماعات المسلحة، وبعضها جماعات متطرفة، تسيطر على أجزاء كبيرة من البلد. وفي غضون ذلك يختبئ الإرهابيون في المناطق النائية وما يزالون يشكلون خطرا على الرغم من الخسائر التي تكبدوها. وتزداد مختلف أشكال النشاط الإجرامي الذي تنفذه الشبكات الإجرامية المنتشرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها، وهناك أدلة على احتمال تهريب ذلك النشاط وصولا إلى أوروبا. ويعاني الاقتصاد الليبي من ضائقة شديدة كما هو واضح، في حين أصبح القطاع الاجتماعي في أسوأ حالاته. وتلقي حالة الفوضى الدائمة بآثارها السالبة على الشعب الليبي الذي سئم العيش في ظل العواقب الطويلة الأمد للمغامرة العسكرية المستمرة منذ عام ٢٠١١.

ومع ذلك، فإن هناك بعض المؤشرات المشجعة التي تبعث على بصيص أمل في إحراز قدر معين من التقدم في العملية السياسية. ويبدو أن الزعماء الليبيين العقلاء يدركون أنه لا سبيل لحل الأزمة إلا بالوسائل السياسية. ومن الضروري للغاية الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة، وبالمثل يتعين عليهم إبداء الاستعداد للعمل على أساس الاتفاق السياسي الليبي لكي يتسنى تنفيذ الترتيبات التي سبق الاتفاق عليها بشأن إقامة المؤسسات الوطنية وهيئات إنفاذ القوانين. ولا ينبغي لنا إغفال الإشارة إلى اعتزام الليبيين إجراء الانتخابات تحت

إشراف الأمم المتحدة وفقا لخطة عمل السيد سلامة. ونود التأكد من أنه قد أصبح مفهوما في كل من طرابلس وطبرق أن السبيل الوحيد لمعالجة هذه الأزمة هو بذل الجهود المشتركة على طاولة المفاوضات. وإلا فستعم البلد فوضى أشد وستترتب عنها عواقب لا رجعة فيها على النظام الليبي.

وندعم الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة، ونرحب بالمؤشرات التي نشهدها على الدفع نحو إيجاد الحلول. وستواصل روسيا مساعدتها في ذلك الصدد، بوصفها صديقا لليبيا منذ وقت طويل. وما برحنا نعمل بدأب مع الأطراف الليبية منذ توقيع اتفاق الصخيرات، انطلاقا من ضرورة الحفاظ على سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية. ونشجع الليبيين على التغلب على خلافاتهم الداخلية، وأن يسعوا لإيجاد حلول مقبولة للجميع فيما يتعلق بكل المسائل المتنازع عليها. ونشدد على أهمية تعزيز الحوار البنّاء وضمان كونه تمثيليا على نطاق واسع. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في ذلك الصدد، ما دامت قوى سياسية شتى في ليبيا على هامش العملية السياسية حتى الآن. ومع ذلك، فإن موقفنا المبدئي هو أنه يجب على الشعب الليبي نفسه أن يقرر مصير بلده، وأن المساعي الرامية إلى فرض الحلول الجاهزة ستكون لها نتائج عكسية.

وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لأجل التوصل إلى اتفاقات دائمة بشأن معايير المصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري للغاية ضمان الدعم الدولي النشط للعملية السياسية في ليبيا لكي يتسنى تعزيز الاستقرار أثناء الفترة الانتقالية. وينبغي لنا توحيد ذلك الدعم وضمان خلوّه من التنافس الذي لا مبرر له، وبالتالي تجنب إحداث أي انقسامات جديدة. وينطبق ذلك أيضا على مختلف أشكال المساعدة العملية المقدمة من قبل الشركاء الأجانب لليبيا، بما في ذلك مختلف ما يسمى بالبرامج التدريبية. ولن يتحقق النجاح لجهود الأمم المتحدة إلا إذا تقيدنا جميع بالقواعد نفسها. ونعرب عن تقديرنا لأهمية الخطوات التي اتخذتها الجهات الدولية والإقليمية الراعية للعملية السياسية في ليبيا، بما في ذلك جيرانها، غير أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بالدور التنسيقي الرئيسي في تلك العملية.

لقد قدم لنا زميلنا السيد أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، إحاطة إعلامية عن آخر الأنشطة التي اضطلعت بها تلك الهيئة الفرعية. ومن جانبنا، فإننا نلاحظ أن مشكلة التداول غير المنظم للأسلحة في ليبيا لا تزال حادة، وخاصة في غياب الجيش الموحد وغيره من هيئات إنفاذ القانون. وهو مضر بالأمن في البلد ومنطقة الساحل والصحراء، ولذلك فإن من الأهمية بمكان ضمان التقيد الصارم بالحظر المفروض على الأسلحة. وفي ظل هذه الظروف سيكون من السابق لأوانه البدء في الحديث عن تخفيف نظام الجزاءات الحالية. وفيما يتعلق بصادرات النفط ومشتقاته غير المشروعة من ليبيا، فإن ذلك يعدُّ مشكلة خطيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني. غير أنه يجب تطبيق تدابير لجنة الجزاءات تطبيقا صارما على أساس البيانات الحقيقية والموثوقة، تمشيا مع المعايير المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودون التصرُّف في تفسيرات تلك القواعد.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص غسان سلامة على إحاطته الإعلامية النيرة، ونرحب بجهوده المستمرة في السعي إلى حل سياسي، وغني عن القول إنه السبيل الوحيد للمضي قدما في ليبيا. وأود أيضا الإشادة بالممثل الدائم على إحاطته الإعلامية القيّمة عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وبالنسبة لفرنسا، فإن تحقيق النجاح في ليبيا يتوقف على عدة متطلبات تكمل بعضها بعضا. ويجب علينا الحفاظ على وحدة الصف داخل مجلس الأمن لدعم الجهود التي يبذلها السيد سلامة لكي يتسنى تعزيز الزخم السياسي الراهن، في ذات

الوقت الذي نؤكد فيه على المسؤولية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة الليبيين عن ملكية العملية السياسية والإمساك بزمام مصير بلدهم.

وعلى الجبهة السياسية، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للممثل الخاص في مهمته الصعبة. وأود أن أثني على التزامه المثالي.

ومكنت المشاورات بين المجلسين التي بدأت في تونس في أيلول/سبتمبر من التوصل إلى توافق آراء على نقاط رئيسية، بما في ذلك إصلاح المجلس الرئاسي. ولا يزال يتعين أن يوضع التقدم المحرز في تونس في صيغته النهائية في المراحل المقبلة من خطة العمل، وسيكون الدعم المشترك الذي نقدمه للسيد سلامة بالغ الأهمية. وكما قلت، فإنه من أجل إنجاح خطة العمل على جميع أصحاب المصلحة الليبيين أن يتولوا المزيد من المسؤولية. ونشجع الحوار بين جميع أصحاب المصلحة في إطار العمل الذي وضعه السيد سلامة، الذي يمثل مسعى الوساطة الصحيح الوحيد. ونأمل من جميع الأشخاص في ليبيا الذين لديهم تأثير في عملية المصالحة الوطنية أن ينخرطوا بصدق وبقوة مع الممثل الخاص من أجل تنفيذ المراحل المختلفة لخطة عمله وهي – استعراض مجلس الدولة الأعلى ومجلس النواب لاتفاق الصخيرات السياسي، وعقد مؤتمر وطني شامل للجميع والتحضير للانتخابات وإقرار الدستور.

وفي ذلك الصدد، تدين فرنسا الاستراتيجيات الفردية التي أدت إلى أن تجعل بعض الجهات الفاعلة الرئيسية رهينة من عملية استعراض الاتفاق السياسي الليبي، على نحو ما لاحت الفرصة لوزير خارجية فرنسا لودريان ليذكر به الجهات صاحبة المصلحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس كامل نفوذه على جميع المسؤولين الليبيين بغية مشاركتهم على نحو مسؤول وبصورة واضحة في العملية السياسية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على أن اتفاق الصخيرات لا يزال الإطار الصحيح والشرعي الوحيد لأية مفاوضات ترمي إلى استكمال عملية الانتقال وفي نهاية المطاف وضع إطار دستوري وإجراء الانتخابات. ويجب علينا أن نواصل محاولة الإقناع بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري في ليبيا. وتتطلب هزيمة الإرهاب في البلد في الأجل الطويل والتصدي للتحديات التي تمثلها الهجرة التوصل إلى حل سياسي يتيح تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الدولة للسيطرة التامة على أرضها.

إننا نشعر بالقلق الشديد من العدد المتزايد لأعمال العنف وتدهور الحالة الأمنية في جميع أنحاء ليبيا، من الغارات الأخيرة على درنة إلى اكتشاف قبر جماعي في الأبيار في منطقة بنغازي. وتشكل مكافحة الجماعات التي حددتها الأمم المتحدة بأنها إرهابية أولوية، ولكن ضمان حماية المدنيين أيضا أولوية. وتوحيد جميع القوات الليبية وحده هو الذي سيؤدي إلى مكافحة الإرهاب بفعالية، وتأمين الحدود وتفكيك شبكات الاتجار بالمهاجرين. ولذلك السبب يشكل بناء هيكل أمني وطني موحد في إطار السلطات المدنية أولوية قصوى.

وسيكون من الضروري أيضا معالجة المسائل الاقتصادية والإنسانية فضلا عن المسائل على الجبهة الأمنية، على نحو ما أكده السيد سلامة على نحو بليغ في إحاطته الإعلامية. إن حالة الليبيين، وبخاصة الطبقة الوسطى، آخذة في التدهور بسرعة وهي غير مستدامة. ويجب أن تبقى موارد النفط في ليبيا تحت السيطرة الحصرية لحكومة الوفاق الوطني والمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، وهما السلطتان الشرعيتان الوحيدتان، من أجل تحقيق الفائدة لجميع الليبيين وفقا لقرارات المجلس. ويجب علينا المحافظة على نظم الجزاءات وتعزيزها في إطار حظر توريد الأسلحة ومكافحة تدفقات النفط غير المشروعة من أجل دعم العملية السياسية. وعلينا أيضا أن نضع حدا للاقتصاد الموازي السيد دعاه السيد سلامة ”اقتصاد الافتراس“، الذي تؤججه الانقسامات السياسية والنزاع. ونجدد التأكيد على أن على

المجلس أن يكون قادرا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضد أي أفراد أو كيانات تهدد الاستقرار في ليبيا. وعلينا أيضا أن نواصل تشجيع الحوار بين المجلس الرئاسي والمؤسسات الاقتصادية والمالية.

ونشعر بالجزع من المعاملة المؤسفة للمهاجرين الذين يسافرون عبر ليبيا. ولئن كانت المسألة تحديا آخر للسلطات الليبية، فإنها تشكل تحديا أيضا للمجتمع الدولي. ولذلك تناشد فرنسا السلطات الليبية بذل كل الجهود لضمان معاملة المهاجرين معاملة كريمة وتعزيز تعاون المسؤولين مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ولا يمكن السماح بأعمال العنف والإيذاء التي ترتكب بحق المهاجرين في ليبيا. ويجب أن تكون أولويتنا القصوى حماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة. ومن الضروري لتحقيق ذلك تعزيز المؤسسات الوطنية وإيجاد بدائل اقتصادية للاتجار بالبشر.

وأخيرا، نود أن نشدد على أن من الأهمية بمكان لليبيا الوفاء بالتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تسليم الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض. فمن شأن ذلك أن يمثل دليلا هاما على التزام الأطراف الليبية بمكافحة الإفلات من العقاب، وهو أمر حيوي إذا أريد لها أن تحافظ على ثقة الشعب الليبي بدولته بالذات. ويجب ألا تمر الجرائم التي يستمر ارتكابها في ليبيا بدون عقاب. وذلك أحد الشروط الضرورية ليس لتحقيق العدالة فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق المصالحة والسلام.

وفي الختام، وباسم فرنسا، أود أن أشدد على مدى إلحاح مواصلة تنفيذ خطة عمل السيد سلامة، وينبغي أن تكون جميع جهودنا المشتركة موجهة نحو تحقيق ذلك. ومما يخدم مصالح الليبيين، وأيضا المجتمع الدولي، العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والتوصل إلى توافق آراء سياسي. إن وحدتنا والتزامنا المشترك ضروريان اليوم بصورة أكبر من أي وقت مضى من أجل تحقيق ذلك وإكمال المراحل المختلفة لخطة العمل. وفي ذلك السياق، سيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على موارد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لكي تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على وجودكم هنا صباح هذا اليوم لتولي رئاسة هذه الجلسة الهامة، وهو أمر يحظى بتقدير كبير. كما أشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية القيمة والزاخرة بالمعلومات، بل والأهم من ذلك، على التزامه والتزام الأمين العام بالقيادة الفعالة لجهود المجتمع الدولي فضلا عن تنسيق هذه الجهود التي تبذل لدعم السلام والأمن في ليبيا. وأود أيضا أن أنوه بحضور السيد محمد سيالة، وزير الخارجية في ليبيا، وأن أشكره على حضوره إلى هنا اليوم. وأتطلع إلى الاستماع لبيانه في وقت لاحق.

إننا ندعو باستمرار إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور الرائد في جهود الوساطة والدعم في ليبيا. وقدمت رؤية الأمين العام من أجل اتخاذ الأمم المتحدة نهجا فعالا وطويل الأمد خطة عامة لعملنا المتضافر. ويمكن للسيد سلامة أن يعول على دعمنا المستمر والكامل لجهوده الرامية إلى تنفيذ خطة العمل من أجل ليبيا. وسنواصل دعم الجهود المبذولة لتعديل الاتفاق السياسي الليبي، وهو الإطار العملي الوحيد للفترة الانتقالية حتى عام ٢٠١٨، وللاتفاق على إصلاح المجلس الرئاسي، بغية التحضير للانتخابات وتعزيز المصالحة الوطنية. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالخطوات المقبلة المقترحة التي حددها لنا السيد سلامة اليوم، وعلى غرار ما فعله الآخرون، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الانخراط البناء معه في تلك العملية.

ونرحب بمشاركة المرأة في دورات لجنة الصياغة التي عقدت في تونس. وإذ نمضي قدما، فإننا نؤكد على الأهمية الحيوية لتمثيل المرأة ومشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في جميع خطوات

العملية، وعلى أهمية كفالة أن تتيح اجتماعات اللجنة المقبلة، فضلا عن المؤتمر الوطني، فرصا لمعالجة شواغل المرأة، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير الأمن وحرية التنقل.

لقد أحطنا علما بصورة دقيقة بملاحظات السيد سلامة الوجيهة بشأن استنفاد أموال الأصول الليبية وإدارة هذه الأصول، أو ربما سوء إدارتها. ونحن،شأننا شأنه، نشعر بالقلق العميق حيال التجاوزات والانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الجوانب، من درنة والأبيار في الشرق إلى ورشفانة في الغرب، ودائما تقريبا مع إفلات كامل من العقاب. ويجب وقف عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاختطاف والتعذيب والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي والتحقيق فيها ولا بد من تقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة.

وفي غياب المساءلة، فإن تلك الجرائم تسهم أيضا في دوامة خطيرة من الثأر والانتقام تهدد وعد السلام في ليبيا. وأشكر السيد سلامة لتركيزه على هذه المسائل اليوم، ونشجع البعثة على تكثيف رصدها لحقوق الإنسان. وأحيط علماً كذلك بأفكاره بشأن كيفية تحسين إقامة العدالة، بما في ذلك من خلال الآليات الدولية المشتركة.

وقد رحبنا بأول زيارة قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر. وكانت الزيارة مهمة. ونشاطره قلقه الشديد، الذي أعرب عنه آخرون هنا اليوم، إزاء معاناة المهاجرين واللاجئين والظروف في مرافق الاحتجاز. ومن الواضح أنه لا بد من بذل مزيد من الجهد لتحويل تلك المرافق إلى مراكز عبور مفتوحة مستوفية للمعايير الدولية. ولا بد أيضا من دعم العمل المهم الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإيجاد بدائل مستدامة للاحتجاز، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة.

ختاماً، وكما أكد جميع المتكلمين السابقين، علينا الآن أن نغتنم هذه الفرصة السانحة لدفع العملية السياسية في ليبيا إلى الأمام، وإرساء أسس السلام والاستقرار على المدى الطويل. ومن الضروري أن يشارك جميع أصحاب المصلحة الليبيين بشكل بناء ولما فيه صالح الشعب الليبي، وأن يدعم المجلس والمجتمع الدولي الأوسع تلك الجهود.

السيد أبو العطا (مصر): في البداية، نتقدم لكم بالشكر، سيدي، كوزير للخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، على ترؤس هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن التي تعقد في مرحلة فارقة من تاريخ دولة ليبيا الشقيقة. كما أشكر السيد سكوغ على الإحاطة الإعلامية التي قدمها حول عمل لجنة جزاءات ليبيا المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية القيمة التي استمعنا إليها للتو. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب له عن دعم مصر المستمر لجهوده الحثيثة الرامية لإيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية.

وفي هذا الإطار، أود أن أستعرض بعض الجهود التي تبذلها مصر على صعيد توحيد وتعزيز القوات المسلحة الليبية دعماً لجهود السيد سلامة وجهود الأمم المتحدة. لقد استقبلت اللجنة المصرية المعنية بليبيا وفداً من العسكريين الليبيين في القاهرة خلال الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. واستكمل الحضور من العسكريين الليبيين مناقشاتهم التفصيلية بشأن مختلف الأفكار والحلول الرامية لتدشين مرحلة جديدة في مسيرة توحيد المؤسسة العسكرية. وتم تشكيل مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة لبحث آليات توحيد المؤسسة العسكرية ودراسة كافة الشواغل التي تدعم تحقيق هذا المسار. ودارت محاور تلك المناقشات حول مواضيع تتعلق بطبيعة العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية،

فضلا عن عملية إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسة العسكرية. وقد اتفق الحضور على الاجتماع في القاهرة مرة أخرى لاستكمال التشاور حول الخطوات الإجرائية المطلوبة، وذلك بعد العودة للوطن لطرح ما تم إنجازه خلال هذه الجولة، والتصديق على تنفيذ المقترحات التي توصلت إليها اللجان لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

وعلى الصعيد السياسي، تتابع مصر عن كثب اجتماعات اللجنة المعنية بتعديل الاتفاق السياسي الليبي. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً تقديرنا للجهود المضنية التي يبذلها السيد سلامة، كما نعيد التأكيد على ضرورة الاستمرار في توسيع قاعدة التشاور بشأن التعديلات. ونرى أنه من الضروري أن يتحلى المشاركون بالمرونة اللازمة للتوصل إلى الاتفاق المنشود. ومن الضروري كذلك الابتعاد عن نهج المبارزة لا التوافق. ونعيد التأكيد على أن عامل الوقت ليس في صالحنا، حيث أن أي تأخير في التوصل إلى اتفاق بشأن تعديلات الاتفاق السياسي يعرض الأزمة الليبية إلى المزيد من التعقيد. ولذلك، من الأهمية بمكان العمل بوتيرة سريعة على الانتهاء من التعديلات قبل نهاية العام الجاري.

وعلى صعيد التطورات الميدانية، فإننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التحركات العسكرية والاشتباكات الأخيرة في منطقة ورشفانا غرب ليبيا. وتطالب مصر جميع الأطراف بضبط النفس والابتعاد عن التصعيد.

وختاماً، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة والسيد سلامة، متمنين للشعب الليبي الشقيق تحقيق السلام والاستقرار والرخاء.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): السيد الوزير، يشرفنا حضوركم معنا في هذه الجلسة. وبوليفيا ترحب بوجود وجهود السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى ليبيا. ونود أن نعرب له عن دعمنا وامتناننا لجهوده الأساسية، منذ تعيينه، في تحقيق التقدم المحرز حتى الآن. كما نعرب عن تقديرنا للعمل والإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير أولوف سكوغ بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا. وترحب بوليفيا أيضا بحضور معالي السيد محمد سيالة، وزير خارجية ليبيا، معنا اليوم.

ونود أن نبدأ بدعوة الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والحفاظ على حوار مستدام بغية تنفيذ عملية انتقال سياسي سلمي ومنظم وشامل، بقيادة الشعب الليبي ومن أجله، تعالج مصالحه وتمكنه من تحديد مستقبله في إطار استقلال ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن المقترحات التي قدمها الممثل الخاص سلامة – والتي تشمل إطلاق مؤتمر وطني يجمع كل أصحاب المصلحة السياسيين للعمل معاً بشأن الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية، فضلا عن تنظيم عملية انتخابية مما يسمح باعتماد دستور وتعزيز التقدم صوب إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية – مما سيمهد لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذا السياق، نؤكد ونلقي الضوء على أهمية جهود الوساطة التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين من أجل النهوض بالعملية السياسية الليبية ودعم آليات التعاون ذات الصلة، ونقدر المبادرات التي اتخذتها مصر والجزائر وتونس، دعماً لهذه العملية وتشجيعاً لها.

غير أننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الاشتباكات المتفرقة بين الأطراف وتكلفتها الإنسانية المرتفعة. ووفقاً لتقرير بعثة الأمم المتحدة المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد شملت الخسائر المسجلة في تشرين الأول/أكتوبر وحده ١٥ جريحاً و ٢٣ قتيلاً نتيجة القصف وإطلاق النار، ووجود المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومما يؤسف له أن علينا أن نضيف هذه الوفيات إلى ضحايا النزاع الذين يزيد عددهم على ٣٠ ٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١١.

وعلاوة على ذلك، فإن العدد المروع من المهاجرين واللاجئين الذين لقوا حتفهم في مياه البحر الأبيض المتوسط – الذين تجاوز عددهم، وفقا لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ٠٠٠ ٥ لاجئ في عام ٢٠١٧ – لا يمثل سوى جانب واحد للحالة الحرجة التي يعاني منها هؤلاء الناس قبالة ساحل البحر المتوسط. ووفقا لتقرير نشرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، قام حرس السواحل الليبي بإنقاذ أكثر من ٠٠٠ ١٣من المهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط، وهو إنجاز نقدره ونود أن نبرزه. إلا أننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باحتجاز المهاجرين لأجل غير مسمى، ويقال أن هناك أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص رهن الاحتجاز. والظروف التي يتعرض لها هؤلاء أثناء احتجازهم تشمل التعذيب والعنف الجنسي والتحرش، بما في ذلك الحرمان من المساعدة الطبية.

وفي هذا السياق، ندعو الأطراف كافة إلى العمل على منع ووقف انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات بحق المهاجرين في المراكز الخاضعة لسيطرتها.

ونذكّرها بأنها يجب أن تفي بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تضمن حقوق هؤلاء الأفراد. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات وضمان التحقيق فيها على النحو الواجب ومقاضاة مرتكبيها.

ونُذكِّر الجهات الفاعلة والأطراف المشاركة في النزاع بأنه يتعين عليها التقيد بالتزاماتها المترتبة عليها في إطار القانون الدولي الإنساني والامتثال لها، وتجنب التسبب في معاناة أكبر للسكان المدنيين، والامتناع عن انتهاك حقوقهم الأساسية.

وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا للتقدم الذي أشار إليه اليوم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا في تنفيذ ولاية اللجنة وفي سياق متابعة تنفيذ القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧).

وأخيرا، من المهم أن نؤكد من جديد أن أثر الصراع الليبي على الحالة الأمنية في المنطقة هو نتيجة مباشرة للممارسات التدخلية وسياسات تغيير الأنظمة التي كانت لها آثار تجاوزت كثيرا منطقة الساحل، مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة لا نزال نشهدها اليوم.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، وأن أشكره هو والسفير سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. كما أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد محمد سيالة في المجلس.

إن اليابان تؤكد من جديد تأييدها للعملية الجارية بين أبناء الشعب الليبي، وفقا لخطة العمل التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر. ونحن نؤيد جهود الممثل الخاص للنهوض بهذه العملية. ويتعين اغتنام الفرصة المتاحة الآن. ونحن جميعا ندرك أن المفاوضات لن تكون سهلة وأنها ستواجه أحيانا بعض العراقيل على طول الطريق. والشيء المهم هو الحفاظ على زخم الحوار من أجل استكمال العملية الانتقالية، وينبغي أن يكون ذلك مدفوعا بإرادة الشعب الليبي.

ويتعين على المجلس دعم العملية من خلال تقديم المساعدة اللازمة. وينبغي، على وجه الخصوص، للأطراف التي لديها نفوذ على الأطراف الفاعلة ذات الصلة الإسهام في احتواء أي عمل قد يؤثر سلبا على العملية. وقد عبر وزير الخارجية الياباني كونو مباشرة لوزير الخارجية سيالة عن استعداد اليابان لدعم العملية التي يملكها الليبيون، وذلك عندما اجتمعا في شهر أيلول/سبتمبر.

وانطلاقا من هذا الالتزام، ننظر الآن في نقل سفارتنا إلى تونس لكي نتمكن من متابعة الحالة على أرض الواقع عن كثب وتعزيز التعاون مع البلدان والمنظمات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ولكي تحافظ العملية التي تستمر عاما على زخمها وتؤتي ثمارها في نهاية المطاف، ينبغي للمجلس ألا يقتصر على دعم الحوارات بين الشخصيات السياسية المؤثرة، بل يجب عليه أيضا النظر في كيفية تعزيز ثقة الشعب الليبي ودعمه للعملية. ومن أجل بناء ثقة الشعب في العملية السياسية الجارية، من الضروري توفير الخدمات العامة الأساسية وتعزيز قدرة حكومة الوفاق الوطني والحكومات المحلية. كما أن هناك حاجة ماسة إلى مساعدة المشردين داخليا.

إننا نقدر خطة العمل، وكذلك البيان الرئاسي الذي أعقبها (S/PRST/2417/19)، مع التسليم بالحاجة إلى معالجة هذه المسائل بالتوازي مع العملية السياسية. وما فتئت اليابان تدعم بنشاط جهود بناء السلام المحلية في ليبيا، مثل بناء القدرات والمؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصالحة المحلية. وتهدف هذه الأنشطة إلى المساعدة على توطيد السلام والاستقرار على الصعيد المحلي. ونحن نعطي الأولوية للإسهامات في ”مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا“، الذي تقوده حكومة الوفاق الوطني، وننظر في تقديم المزيد من المساعدة في مجال بناء السلام.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام اليابان القوي بمساعدة الليبيين على التغلب على تحدياتهم. ويظل الاتفاق السياسي الليبي الإطار الوحيد القابل للتطبيق للفترة الانتقالية في ليبيا، وسنواصل العمل بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل نجاحه.

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يسر وفد السنغال أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الإحاطة الإعلامية الهامة بشأن الحالة في ليبيا، وهي الحالة التي كان بلدكم محقا في اعتبارها أولوية عليا خلال رئاسته للمجلس.

وأرحب أيضا بحضور معالي السيد محمد سيالة، وزير خارجية ليبيا، الذي نتطلع إلى الاستماع إلى بيانه.

وأود أن ألتفت إلى السفير سكوغ، الجالس على يساري، وأهنئه على العمل الرائع الذي يقوم به هو وبلده على رأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

تشكل الحالة الراهنة في ليبيا مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. إن بريق الأمل الذي وفرته الجهود التي بذلها السيد سلامة وبلدان مثل فرنسا ومصر مؤخرا يهدده اندلا ع أعمال العنف مجددا في الآونة الأخيرة. ونشعر بالقلق أيضا لأن آثارها على السكان المدنيين وفي جميع أنحاء أفريقيا كانت كارثية. وبالنسبة لنا نحن الأفارقة، لا يزال لإطالة أمد الصراع الليبي وتفاقمه أثر مدمر بوجه خاص على القارة بأسرها، ولا سيما منطقة الساحل والصحراء. ولا تزال الأسلحة متداولة وتنتشر الجماعات الإرهابية ويزدهر الاتجار بالبشر، الذي يمثل آفة تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وسيتوقف تطور الحالة في ليبيا جزئيا على النجاح في تنفيذ العديد من المبادرات الهامة الجارية، مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والعملية الواعدة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، و ”التحالف من أجل الساحل“، الذي تدعمه فرنسا وألمانيا.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أنه لا توجد حلول عسكرية للأزمة الليبية. ولذلك، فإننا نشجع جميع الأطراف الليبية على أن تنظر فحسب في المصالح الوطنية لبلدها وأن تبذل قصارى جهودها لحل الخلافات السياسية والعمل معا من أجل إحلال السلام والأمن ومن أجل الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لذلك البلد الأفريقي العظيم.

وتحث السنغال الليبيين أيضا على ضبط النفس، ووضع حد للعنف والمواجهات، والعمل بروح التوافق على أساس

الاتفاق السياسي الليبي الذي يشكل، على الرغم من وجود حاجة بالتأكيد إلى إدخال بعض التعديلات عليه، كما ذكر السيد سلامة في وقت سابق، الإطار العملي الوحيد المقبول لدى غالبية الأطراف الفاعلة الليبية لإتمام الانتقال السياسي في البلد من خلال عملية شاملة للجميع يقودها الليبيون أنفسهم .

إن التحديات المتصلة بالحالة الراهنة في ليبيا والبلدان المجاورة لها تذكرنا بضرورة العمل على توحيد وإعادة بناء المؤسسات في ليبيا، بما في ذلك القوات العسكرية وقوات الأمن، وفقا للاتفاق السياسي الليبي. ولذلك، فإن تنفيذ خطة العمل التي اقترحها السيد سلامة تستحق الدعم، مع الاستفادة من تحسين التنسيق بين المبادرات العديدة من أجل استئناف الحوار الداخلي والحالة الجغرافية السياسية في ليبيا. ولذلك فإن عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي قاده السيد سلامة بأسلوب متميز في الميدان، ضروري ويستحق كامل دعمنا.

السيد شن بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بالسيد أنجيلينو ألفانو، وزير خارجية إيطاليا في نيويورك، لترؤس هذه الجلسة. كما ترحب الصين بوزير خارجية ليبيا، السيد سيالة. وتشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، السيد غسان سلامة، والسفير أولوف سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يمثل الاتفاق السياسي الليبي، الذي أبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إنجازا كبيرا للشعب الليبي في سعيه لاستعادة السلام والاستقرار. لقد بذل شعب ليبيا جهودا لا تكل، على مدى العامين الماضيين، من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وقد حقق قدرا من التقدم. وفي الوقت نفسه، فإن ليبيا تواجه تحديات رئيسية متعددة، تتراوح بين خلاف سياسي كبير وحالة أمنية هشة وتفشي الإرهاب إلى مشكلة اللاجئين والمهاجرين.

وتتابع الصين الحالة والتطورات في ليبيا باهتمام وثيق، وتدعم جميع المحاولات الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية وتعزيز جهود الأطراف الليبية في مكافحة الإرهاب. وينبغي للأطراف الليبية أن تعمل معا وأن تعتمد تدابير إيجابية للنهوض بالعملية السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لتقديم مساعدة ملموسة وفعالة لعملية السلام الليبية.

أولا، يجب أن يستمر البحث عن حل سياسي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضي ليبيا وأن يواصل تعزيز عملية سياسية يقودها ويملكها الليبيون أنفسهم. ويتعين على الأطراف الليبية أن تبدي حسن النية، وتسوي خلافاتها عن طريق حوار سياسي شامل، وعلى أساس الاتفاق السياسي الليبي، وأن تعمل على إيجاد حل يراعي شواغل جميع الأطراف من أجل استعادة السلطة الوطنية وتحقيق المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار والتنمية في البلد.

ثانيا، لا بد من بذل أقصى الجهود لضمان الأمن في ليبيا، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار سياسي شامل للجميع ومستدام. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها ليبيا للحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين، وتأمل في أن تعزز الأطراف الليبية حوارها وتضع خلافاتها جانبا وتواصل التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك للشعب الليبي، من قبيل مكافحة الإرهاب وتسريع التنمية الاقتصادية.

ثالثا، ينبغي أن تظل الأمم المتحدة القناة الرئيسية للوساطة. فقد ظلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحت قيادة السيد سلامة، تعمل في الآونة الأخيرة على خطة عمل الأمم المتحدة لتعزيز العملية السياسية في ليبيا. وقد انخرطت البعثة على نحو مكثف مع الأطراف الليبية وعملت على تيسير الحوار بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وأجرت استكشافا مجديا لقضايا رئيسية، مثل التعديلات على الاتفاق السياسي الليبي.

إن الصين تدعم السيد سلامة في مواصلته اضطلاعه بعمله، وتقدر جهود الدول المجاورة، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي من أجل تسهيل الحوار فيما بين الليبيين. ونأمل في أن

تواصل الأطراف المعنية الدعوة إلى السلام وتعزيز الحوار، ونحث جميع الأطراف على إبداء المرونة والمشاركة بنشاط في عملية المصالحة الوطنية. والصين على استعداد للعمل على نحو متسق مع المجتمع الدولي ولتقديم إسهامها الخاص في التعجيل باستعادة الأمن والاستقرار والازدهار في ليبيا.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يرحب وفد بلدي بحضوركم، سيدي الرئيس، وترؤسكم جلسة اليوم، وكذلك بمشاركة وزير خارجية ليبيا، السيد محمد سيالة. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، السيد غسان سلامة والسفير أولوف سكوغ على عملهما الملتزم وعلى ما قدماه من معلومات مستكملة شاملة.

وترحب كازاخستان باعتماد خطة عمل الأمم المتحدة الجديدة الرامية إلى حل الأزمة التي طال أمدها في ليبيا، التي عُرضت في أيلول/سبتمبر على هامش الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. إننا نؤيد جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي تأييدا تاما، بما في ذلك جهود البلدان المجاورة والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط، من أجل تعزيز المصالحة السياسية في ليبيا. ويجب أن تنسق تدابير الدعم الخارجي تلك على نحو شامل واستراتيجي لتسوية الحالة في ليبيا تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونشيد، في ذلك السياق، بالجهود الملتزمة للممثل الخاص سلامة سعيا إلى التوصل إلى تسوية سياسية. إن جولات المحادثات التي توختها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولجنة الصياغة المشتركة مهمة أهمية بالغة، ولذا فإننا نحث القوى السياسية الليبية على التعاون بشكل بناء مع الممثل الخاص سلامة.

وستكون إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، عقب تسوية الأزمة في ليبيا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية والحوار الشامل بين الليبيين، أكثر أهمية. إننا نقيم، من ذلك المنطلق، الخطوات التي اتخذها الممثل الخاص لضمان عودة بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، تقييما إيجابيا. فمن شأن ذلك أن يحشد المزيد من العمل والمشاركة النشطين في الميدان مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الليبي.

ونؤكد، مرة أخرى، أن حل النزاع يجب أن يكون سلميا فقط، في المقام الأول؛ فالاتفاق السياسي هو الخيار الوحيد لتحقيق المصالحة. ويجب، في الوقت نفسه، أن تأتي المبادرة للعمليات والحلول السياسية وملكيتها من الليبيين أنفسهم، الذين يتعين عليهم أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم. غير أنه لا جدوى من هذه العملية السياسية ما لم تتخذ تدابير لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها التأثير بشكل إيجابي على العملية السياسية وتحقيق الاستقرار في البلد. ويجب أن تقترن تلك التدابير بخطوات لتوحيد جميع الأطراف الليبية تحت مؤسسات السلطة الشرعية والعاملة بفعالية. فغيابها سيؤدي إلى خلق فراغ وبيئة خصبة لأنشطة المتطرفين والجماعات الإرهابية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء ارتفاع مستوى الإفلات من العقاب والانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها أطراف النزاع المختلفة. وكما سمعنا في الأسبوع الماضي من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية (أنظر S/PV.8091)، فإن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال تشكل مصدر قلق كبير وتهديدا للسلم والأمن الدوليين.

كما يساورنا القلق حيال حالة المهاجرين. ونحن نتشاطر شواغل الممثل الخاص بشأن انتشار الهجرة غير النظامية والدخل الذي تدره لشبكات المهربين. وقد برهنت هذه الأنشطة أنها تشكل تهديدا مباشرا للاستقرار في العديد من أنحاء ليبيا. وكثيرا ما يعاني الآلاف من المهاجرين واللاجئين من سوء المعاملة والاحتجاز في ظروف لا إنسانية. ومن الواضح أننا بحاجة إلى وضع حد لذلك من خلال تضييق الخناق على المهربين ووضع سياسة هجرة متضافرة. سنتناول الأسباب الجذرية لتدفقات

المهاجرين التي تؤثر سلبا على الحالة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في مناقشة الغد.

إننا نعتقد أن التوصل إلى تسوية مبكرة للحالة في ليبيا سيؤدي إلى خفض مستوى تدفقات الهجرة في جميع أنحاء البلد. والأمر الذي يكتسي أهمية خاصة هو مهمة تقديم المساعدة الإنسانية للسكان الذين هم في حاجة ماسة إليها، الذين يجب ألا تغفل محنتهم الخطيرة في سعينا إلى الحوار بين مختلف القوى السياسية في البلد. ومن الضروري، في هذا السياق، التشديد على الحاجة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والحيلولة دون محاولات استغلال المهاجرين بصورة غير مشروعة. ولذلك فإننا نرحب برغبة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توسيع نطاق أنشطتها في ليبيا لضمان حماية حقوق اللاجئين.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن حضوركم، سيدي الرئيس، وحضور وزير الشؤون الخارجية في ليبيا، السيد محمد سيالة، يؤكد أهمية هذه الإحاطة الإعلامية.

ونشكر أيضاً الممثل الخاص سلامة والسفير سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تنضم الولايات المتحدة إلى المشاركين العديدين الآخرين المتحلقين حول هذه الطاولة في الإعراب عن دعمنا الكامل للجهود الكثيرة التي يبذلها الممثل الخاص سلامة. وتشيد الولايات المتحدة بجميع أعماله لتنشيط العملية السياسية في ليبيا من أجل مساعدة الشعب الليبي على تحقيق المصالحة السياسية. وينبغي أن يكون واضحاً من هذه الجلسة اليوم أنه يحظى بدعم قوي من مجلس الأمن. إن ثمة فرصة حقيقية لليبيا هنا لطي صفحة سنوات من الصراع. ويمكن لقادة ليبيا أن يضعوا البلد على طريق المزيد من الاستقرار والازدهار الاقتصادي بالمشاركة الكاملة في العملية السياسية للأمم المتحدة. وقد حان الوقت الآن لأن تُظهر جميع الجهات السياسية الفاعلة القيادة وأن تتخذ خطوات حاسمة نحو تحقيق السلام.

ويجب علينا بصفتنا أعضاء المجلس استخدام نفوذنا الجماعي لدعم الليبيين على هذا الطريق. وبطبيعة الحال، فإن الطريق إلى السلام ليس مباشراً دائماً، وستواجه أي عملية وساطة انتكاسات. ونحن على ثقة بأن تلك العقبات يمكن التغلب عليها عن طريق الدعم الموحد من المجتمع الدولي للممثل الخاص سلامة وللعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ويجب علينا جميعاً أن نتكلم بصوت واحد في التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق مع الممثل الخاص سلامة فيما يواصل تنفيذ خطة العمل التي أيدها المجلس بالإجماع.

وننوّه أيضاً بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج وحكومة الوفاق الوطني في تعزيز المصالحة السياسية في ليبيا. وكما تتوخى خطة عمل الأمم المتحدة عن حق، يجب أن يكون الهدف النهائي مساعدة الليبيين على التحضير لإجراء انتخابات تحظى بالقبول على نطاق واسع. وينبغي أن تجري الانتخابات عندما يُوضع الأساس السياسي وعندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. فالحوار السلمي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في ليبيا. وأي محاولة لفرض حل عسكري لن تؤدي إلا إلى زيادة زعزعة الاستقرار في ليبيا، وستصب في مصلحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية، وستقوض الجهود الرامية إلى معالجة التحدي المتمثل في الهجرة.

ما فتئ الشعب الليبي يعاني منذ فترة طويلة جداً. وقد أوضح الليبيون أنهم سئموا من انعدام الأمن ومن المخربين الذين يقوضون عمليات الانتقال السياسي. ويجب ألا يُعرقل المخربون في ليبيا المصالحة أو أن يؤخروها لفترة أطول. ويشمل ذلك أي محاولة لتقويض تماسك الحكومة الليبية والمؤسسات الاقتصادية الأساسية في ليبيا. فقد أكدت بعض الأطراف أن الاتفاق

السياسي الليبي ينتهي في الذكرى السنوية الثانية لتوقيعه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض تلك المزاعم بصفة قطعية. فهي لن تفيد أحداً إلا السياسيين المفسدين الذين يعتقدون أنه يمكنهم، بالتباطؤ وتضييع الوقت، تجاوز العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ولا يزال الاتفاق السياسي الليبي يشكل الإطار الوحيد الصالح لاجتياز المرحلة الانتقالية في ليبيا. ونحن جميعاً نريد حلاً سياسياً سريعاً للنزاع، ولكنّ فرض مواعيد نهائية زائفة سيأتي بنتائج عكسية.

لقد أعلن الممثل الخاص سلامة خطة عمل الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. ويجب أن نضمن أن يكون لديه الوقت والدعم اللازمان لتنفيذها. ولن يؤدي أي فراغ سياسي وأمني إلا إلى تقويض عملية المصالحة وسيزيد من زعزعة استقرار ليبيا. ويساورنا القلق إزاء التصاعد الأخير في القتال في أجزاء معينة من ليبيا. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق بوجه خاص إزاء الضربة الجوية الأخيرة في درنة، وهي مدينةٌ في أمس الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية فوراً ودون عوائق. وننضم أيضاً إلى حكومة الوفاق الوطني في إدانة واقعة المقبرة الجماعية التي كُشف عنها في الأبيار، حيث عُثر على ٣٦ شخصاً أُعدموا رمياً بالرصاص. ويجب أن يخضع المسؤولون عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى المساءلة. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق أيضاً إزاء الحالة الأمنية المتوترة في غرب ليبيا، بما في ذلك في الزاوية وورشفانة. فأي نشاط عسكري مزعزع للاستقرار يمكن أن يتصاعد بسرعة ليتحول إلى نزاع أهلي مسلح كبير.

أخيراً، أنتقل إلى الجزاءات. ونود التركيز على التحدي المتمثل في التهريب غير المشروع للنفط الخام والمنتجات النفطية من ليبيا. وقد أدان المجلس بصورة متكررة، بناء على طلب حكومة الوفاق الوطني، تلك المعاملات غير المشروعة. وفي وقت سابق من هذا العام حدد المجلس السفينتين ”كابريكورن“ و ”لين إس“ لضلوعهما في التهريب غير القانوني للوقود. وتظل تلك السفينتان خاضعتين للجزاءات. ولذلك، فإننا نذكّر جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، بعدم السماح لهاتين السفينتين بدخول موانئها. كما نؤكد مجدداً أنه يجب على دولتي العلم لهاتين السفينتين الوفاء بالتزاماتهما بتوجيه السفينتين بعدم تحميل أو نقل أو تفريغ حمولتهما.

واستشرافاً للمستقبل، تعتقد الولايات المتحدة أن المرحلة الحالية تتيح فرصة حاسمة لليبيين لإحراز تقدم حقيقي نحو المصالحة السياسية. ويصطف الممثل الخاص سلامة والمجتمع الدولي وراء هذا الهدف. وقد حان الوقت لأن ينخرط قادة ليبيا بحسن نية مع الممثل الخاص. وستعمل الولايات المتحدة لتعبئة المجتمع الدولي ضد كل من يعرقل عملية الأمم المتحدة، ولكننا نأمل أن يتمكن الليبيون من تنحية خلافاتهم جانباً من أجل مستقبل بلدهم. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لأن تعيد ليبيا بناء مؤسساتها واقتصادها. وتحث الولايات المتحدة جميع الليبيين في الشرق والغرب والجنوب على العمل معاً في جهد مشترك لضمان الأمن والازدهار في ليبيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الوزير سيالة على حضوره. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سلامة على إحاطته الإعلامية الهامة اليوم وعلى كل جهوده الرامية إلى استعادة السلام في ليبيا. كما أعرب عن تقديري الخاص للسفير سكوغ على رئاسته الفعالة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونتطلع إلى البيان الهام الذي سيدلي السيد سيالة، وزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، تعتقد أوكرانيا أن النزاع في ليبيا لا يمكن حله عسكريا. فلا يمكن حله إلا من خلال حوار حقيقي، والذي يجب أن يجري بمشاركة جميع أصحاب المصلحة بحسن نية ودون شروط مسبقة.

ونرحب في هذا الصدد بعمل الممثل الخاص سلامة مع الأطراف من أجل النهوض بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل استئناف عملية سياسية شاملة للجميع يملك الليبيون زمامها، والتي أيدها مجلس الأمن في البيان الرئاسي S/PRST/2017/19، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشير إلى الاجتماعات العديدة التي عقدتها لجنة صياغة مشتركة في تونس وإلى الاجتماعات الأخرى المعقودة في المنطقة والتي سعت إلى مناقشة إدخال تعديلات على الاتفاق السياسي الليبي الذي يظل، في رأينا، الإطار العملي الوحيد لإنهاء الأزمة الحالية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة هذه المشاورات حتى تُحل جميع المسائل المعلقة. وأي محاولة لتقويض أهداف الفترة الانتقالية في ليبيا غير مقبولة ويجب رفضها.

ثانياً، يشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء استمرار انعدام الأمن في ليبيا. ويجب على الأطراف المتحاربة أن تمتنع عن أي أعمال قد تزيد من تفاقم الحالة الأمنية وتعرقل توحيد الجيش الليبي وقوات الأمن الوطنية في إطار حكومة موحدة ومدنية. وتنظر أوكرانيا أيضاً بجدية شديدة إلى خطر الإرهاب في ليبيا. فهو لا يقتصر على البعد الداخلي، ولكن له آثار إقليمية أوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني من أجل التصدي للتهديدات الإرهابية ولهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المتطرفة في ليبيا.

ويمثل الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة في مصراتة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر على محكمة وإنشائه لنقاط تفتيش إضافية بالقرب من سرت إشارة واضحة على أن استمرار تجزؤ المجتمع الليبي، مقترنا بالاضطرابات الداخلية والمواجهات المسلحة، يشكل أكبر عقبة منفردة تحول دون شنّ حملة محددة الأهداف ومتسقة ومستمرة لمكافحة ذلك التنظيم في البلد. وبالتالي، بات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لحكومة الوفاق الوطني في جهودها الرامية إلى توحيد البلد واستعادة القانون والنظام.

ثالثاً، إن قلقنا إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا ليس بأقل من ذلك. إذ تنبهنا تقارير عديدة إلى التجاوزات والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، مثل القتل غير المشروع والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب. ونشعر بقلق بالغ إزاء وقائع اكتشاف جثث مؤخرا، تحمل علامات طلق ناري وتعذيب. والتطور الآخر الذي يثير قلق أوكرانيا هو الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في ليبيا، والتي تشمل الاحتجاز التعسفي وحالات التعذيب والاغتصاب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة. ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية شاملة بشأن كيفية تحسين حماية الفئات الضعيفة. وأنا متأكد من أن مناقشتنا غداً ستسهم في هذا المسعى.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعم أوكرانيا للجهود التي يبذلها الممثل الخاص سلامة وأن أثني على جميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذين يواصلون القيام بمهامهم في ظروف صعبة وخطيرة للغاية.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على الانضمام إلينا هنا في المجلس اليوم وعلى ترؤس أعمالنا. ونود أيضاً أن نشكر السيد محمد سيالة، وزير الشؤون الخارجية في ليبيا؛ والسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين التفصيليتين.

لا يزال تحقيق الاستقرار وتسوية النزاع الذي طال أمده في ليبيا أولوية بالنسبة لمجلس الأمن. وتدعو أوروغواي جميع الأطراف في النزاع الليبي إلى الهدوء والاعتدال، بينما نؤكد من

جديد على أن الحل الوحيد للنزاع يكون من خلال الوسائل السياسية والمفاوضات بين الأطراف. إن الخروج من هذه الأزمة سيتحقق بفضل جميع الليبيين، نتيجة لمفاوضات شاملة تمكّن من عملية سياسية تفضي إلى إجراء الانتخابات وفي الوقت نفسه تحمي البلد من أي استبداد.

ومن هذا المنطلق، نؤيد خطة العمل التي عرضها الأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثله الخاص لإحياء العملية السياسية في ليبيا بتيسير من الأمم المتحدة وتحت قيادتها. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إعطاء دعمه إلى رئيس الوزراء السراج والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لتمكينهما من تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

ولطالما أعلنت أوروغواي أنها ترحّب بأي مبادرة أحادية أو إقليمية أو متعددة الأطراف تقترح حلولاً لهذه النزاعات وغيرها. ونشيد في هذا الصدد بالاجتماع الذي عقدته فرنسا في تموز/يوليه والذي أدى إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وإجراء انتخابات في عام ٢٠١٨. ويحدونا الأمل في أن يُنفَّذ ما تم الاتفاق عليه في تلك المناسبة. ونرحب أيضاً باجتماعات لجنة الصياغة المشتركة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بناء على طلب الممثل الخاص. وتلك كلها تدابير فائقة لتعزيز الثقة وإحراز التقدم نحو المصالحة الوطنية، التي يجب أن تتبعها إجراءات محددة في الميدان.

ونشجع السيد سلامة على العمل بشكل وثيق مع السلطات الليبية للموافقة على التعديلات المطلوبة في الاتفاق السياسي الليبي، بحيث يمكن استخدام الاتفاق كإطار لإحلال السلام وتحقيق الوحدة في البلد، ولبسط سيطرة الحكومة الليبية الشرعية على كامل الإقليم، ولمواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها على وجه السرعة. تلك هي الطريقة الوحيدة التي سيكون فيها مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني قادراً على بسط سلطته، وكبح الموجة الجديدة من العنف، والحفاظ على شرعيته، وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الليبي.

وأود أن أسلّط الضوء هنا على مكافحة الإرهاب، الذي لا يزال لديه مراكز قوة في ليبيا، وكذلك الحاجة إلى معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة والتعاون مع السلطات الأوروبية للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب الأسلحة. إن العنف الذي يستمرّ على مساحات شاسعة من الأراضي الليبية – وبخاصة في درنة، التي تعرضت للحصار والغارات الجوية التي أودت بحياة عشرات المدنيين – لا يمكن أن يؤدّي إلا إلى تصعيد النزاع وتقويض الجهود الجارية لتنشيط الاتفاق السياسي الليبي.

لقد حفزت الفوضى السائدة في السنوات الأخيرة في ليبيا أعمال المتطرفين والميليشيات المسلحة، الذين استغلوا الفراغ الأمني والمؤسسي للاضطلاع بالأنشطة الإجرامية والإرهابية التي تؤثر ليس على ليبيا وحسب، بل أيضاً على البلدان المجاورة في المنطقة وخارجها. ومن الناحية الجغرافية السياسية، يعدّ تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا أمراً حاسماً للمغرب العربي والمناطق الأخرى في القارة.

ونظلّ نشعر بالقلق إزاء الحالة البائسة التي يواجهها المهاجرون الذين يستخدمون ليبيا كبلد عبور في طريقهم إلى أوروبا. ويوجد الآن في ليبيا مئات آلاف المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على أمل أن يتمكنوا من عبور البحر الأبيض المتوسط. وهم يتعرضون لسوء المعاملة ولانتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية. وقد وردت في الساعات القليلة الأخيرة تقارير بشأن بيع العبيد مرة أخرى في ليبيا. وهذه حقيقة بغيضة يجب إدانتها بالإجماع.

ونكرر التأكيد على أنه ينبغي إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في البحث عن حلول لهذه المشكلة، وتفادي معاملتهم كمجرمين. إن الاستقرار السياسي

والمؤسسي في ليبيا هو وحده الكفيل بالمساعدة في الحد من تلك الظاهرة بدرجة كبيرة.

وفي الختام، نؤكد دعمنا للممثل الخاص للأمين العام ولدور البعثة. ونشجعه على مواصلة العمل عن كثب مع رئيس الوزراء السراج والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومع الأطراف الأخرى في ليبيا من أجل الاتفاق على إطار مناسب لمعالجة الوضع الحالي للبلد، وتمهيد الطريق لإحياء العملية السياسية والحد من العنف. إن الاتفاق السياسي الليبي، جنباً إلى جنب مع خطة عمل الأمم المتحدة، يجب أن يكون جزءاً أساسياً من الحل العاجل والتحديات الهائلة التي تواجهها ليبيا. وهي تشمل مكافحة الإرهاب ومعالجة الأزمات الإنسانية والاقتصادية والأمنية الشديدة الخطورة التي تؤثر على الملايين من الأشخاص.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسة مجلس الأمن هذه، مما يشكل دليلاً على الأهمية التي تعلقونها على الحالة في ليبيا. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم على الطريقة الإنسانية جداً التي قد تناول بلدكم بها مسألة المهاجرين، ونحن نقدرها تماماً. كما نرحب أيضاً بتواجد وزير خارجية ليبيا معنا هذا الصباح. ونعرب عن تقديرنا للسيد سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود الدبلوماسية الجارية في البحث عن السلام والاستقرار في ليبيا. إن التحليلات والمعلومات المستكملة التي تلقيناها من الممثل الخاص كانت بحق عالية الجودة. وقد استمدينا الثقة من تقريره الشامل وتحليله الموضوعي.

وكما قال ممثل فرنسا، فقد حان الوقت لكي يتكلم هذا المجلس بصوت واحد بشأن ليبيا. وكما نعلم، ينطبق ذلك على الحالات الأخرى كذلك. كما نشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية وجهوده بصفته رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا. ونعلم أنه أياً كانت المهام التي أنيط بها السفير سكوغ، فإنه يضطلع بها بإحساس كبير بالمسؤولية. وبالنظر إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، يتوقع الكثير من اللجنة التي يرأسها، ونحن واثقون بأنه سيجعل اللجنة على أكبر قدر ممكن من الفعالية.

إن تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في ليبيا، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي تستهدف المدنيين والمؤسسات المدنية، لا يزال مصدر قلق بالغ. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تضامننا وتعاطفنا مع شعب وحكومة ليبيا. ونؤكد مجدداً اقتناعنا بأن الأزمة المتعددة الأوجه في ليبيا، بما في ذلك الهجرة غير المشروعة واللاجئين، فضلاً عن الجماعات المسلحة غير المشروعة، لا يمكن معالجتها على نحو مستدام إلا من خلال الحل السياسي الشامل الذي يسرته الأمم المتحدة.

وتتيح خطة عمل الأمم المتحدة، في ذلك الصدد، مع مكوناتها المتسلسلة، فرصة أخرى لإنهاء المأزق السياسي الراهن وتلبية المطالب المشروعة لجميع الليبيين. إننا نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص لإشراك جميع الليبيين على أساس خطة عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق جمع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، بغية تعديل الاتفاق السياسي الليبي، الذي يظل الإطار السليم الوحيد لحل الأزمة الليبية.

ونرحب بصفة خاصة بالتقدم المحرز في تونس العاصمة في اجتماع أصحاب المصلحة الليبيين تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. إننا نعتقد أن لتلك العملية أهمية بالغة في المساعدة على التغلب على المأزق السياسي الراهن ولتمهيد الطريق للسلام الدائم والاستقرار والمصالحة في ليبيا من خلال حوار شامل. غير أننا ندرك التحدي المتمثل في معالجة نقاط الاختلاف، ومن ثم الحاجة إلى المشاركة البناءة والمجدية لجميع الليبيين بأكبر قدر من الشعور بالإلحاح، ورؤية وطنية من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك لدفع العملية إلى الأمام.

ومن الواضح أن المسألتين، من بين أمور أخرى، ستظلان تشكلان أهمية بالغة. وقد شدد الممثل الخاص سلامة على

أنه ينبغي تجنب حدوث أي فراغ؛ ومن ثم، الحاجة إلى دعم الاتفاق السياسي الليبي. وتتعلق المسألة الأخرى بالحاجة إلى جعل العملية مملوكة لليبيين فعلا. وبطبيعة الحال، لا يوجد حل عسكري للمشكلة الليبية.

وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، توجيه رسالة قوية وموحدة للضغط على جميع الأطراف لوقف العنف والدخول في حوار سياسي جامع ومتواصل. ويكتسي دور البلدان المجاورة لليبيا في السعي لتحقيق السلام والأمن والمصالحة، بالفعل، أهمية حاسمة في إطار عملية يملكها الليبيون. وللاتحاد الأفريقي كذلك دور هام يضطلع به في العملية. غير أن حل الأزمة في ليبيا، في نهاية المطاف، يكمن أساسا في أيدي الليبيين أنفسهم ويتمثل دور المجتمع الدولي في تقديم دعم فعال للجهود الليبية. ولذلك فإننا نأمل أن يشارك جميع الليبيين بصورة بناءة في العملية السياسية الشاملة، على النحو المبين في خطة العمل، وأن يبدوا روحا توفيقية من أجل تحقيق نتائج ملموسة من شأنها تيسير التنفيذ الكامل للخطة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ليبيا.

السيد سيالة (ليبيا): يطيب لي في البداية أن أهنئكم، زميلي العزيز، ألفانو، وزير خارجية إيطاليا، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، على إحاطته الإعلامية الهامة. وأتقدم بالشكر الجزيل لسعادة ممثل السويد، السيد أولوف سكوغ، على إحاطته الإعلامية، التي تناول فيها آخر التطورات المتعلقة بملف الجزاءات المفروضة على ليبيا، بصفته رئيسا للجنة العقوبات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠(٢٠١١)،

وأؤكد لكم حرص حكومة الوفاق الوطني على دعم كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدة الأطراف الليبية على التوصل إلى توافق كامل على مختلف المسائل الخلافية من أجل إخراج ليبيا من أزمتها ووقف نزيف الدم ورفع المعاناة عن الشعب الليبي.

إن معاناة الشعب الليبي، كما تعلمون، تتفاقم يوما بعد يوم على مختلف الأصعدة في ظل استمرار تردي الأوضاع الأمنية والانقسام السياسي في البلد. ورغم المحاولات الجادة من قبل بعض الأطراف الوطنية لإسعاف الوضع وحلحلة الأزمات والمختنقات الموروثة، فإن تباين المصالح السياسية بين الأطراف الفاعلة قد ساهم في استدامة عدم الاستقرار وأدى إلى تعطيل المهام المنوطة بحكومة الوفاق الوطني، خاصة تلك المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

ونأمل، في هذا الصدد، أن تستمر الجهود الدولية والإقليمية من أجل التوصل إلى توافق سياسي بين الأطراف الليبية بما يحقق الأمن والاستقرار في ربوع البلد. ولا يسعني هنا إلا أن أثمن، عاليا، الجهود المثابرة التي بذلها السيد سلامة من خلال عقد جولة المباحثات التي جرت في الشقيقة تونس خلال الفترة الماضية، التي جمعت ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من أجل إيجاد صيغة توافقية لتعديل الاتفاق السياسي الموقع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونأمل، في هذا الصدد، أن تتواصل جهود الممثل الخاص للأمين العام للوصول إلى اتفاق ينهي حالة الانقسام ويوحد صفوف الليبيين،

وأن يتم التوصل إلى حلول سريعة لتجاوز العقبات الحالية، في ظل حالة الجمود، للوصول إلى توافقات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وذلك بإتمام الاستحقاق الانتخابي والاستفتاء على الدستور في أقرب وقت ممكن من العام القادم. وقد قمنا بالفعل، نحن بدورنا، باتخاذ كافة الإجراءات لدعم المفوضية العليا للانتخابات لإنجاز هذه الاستحقاقات في الفترة القريبة القادمة.

ورغم التحديات الجسام التي تعصف بليبيا، لم تدخر حكومة الوفاق الوطني جهدا في مساعيها للتعامل بشكل متوازن

وشفاف مع جميع الأطراف الليبية الفاعلة في المشهد السياسي والعسكري، في محاولة منها لرأب الصدع وجمع كلمة الليبيين حول مصلحة الوطن، انطلاقا من واجبها الوطني الذي أنشئت من أجله – ألا وهو الوفاق الوطني – وتحقيق المصالحة وبناء دولة المؤسسات الوطنية الديمقراطية وخدمة المواطن الليبي الذي أنهكته الصراعات والانقسامات السياسية. وما زلنا نؤكد أنه لا حل عسكري للأزمة الليبية. كما نؤكد على ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية لتكون تحت السلطة المدنية التنفيذية.

وفي هذا الصدد، نرحب باللقاءات الأخيرة التي استضافتها الشقيقة مصر في القاهرة، التي التقت فيها قيادات عسكرية من حكومة الوفاق ونظرائهم من المنطقة الشرقية، والتي نتمنى أن تفضي إلى نتائج ومقترحات فاعلة من شأنها إبعاد المؤسسة العسكرية عن الصراعات السياسية وتركيز دورها على محاربة الإرهاب وحماية الدولة.

تدين حكومة الوفاق الأحداث الأخيرة التي استهدفت مسؤولي ومقار حكومة الوفاق الوطني في المنطقة الشرقية والقرارات الأخيرة التي أصدرتها أجسام موازية منذ أيام لعزل عمداء وأعضاء البلديات والقبض عليهم وعزل أي كيانات تواصلت مع حكومة الوفاق الوطني، التي نتج عنها إصدار مذكرة قبض على عميد بلدية طبرق مؤخرا. ويتعارض هذا العمل، الذي نستهجنه بشدة، مع محاولاتنا تقديم الخدمات لكافة مدن ليبيا والنأي بالمواطن عن الصراع السياسي. كما أنه يتعارض، بوضوح، مع قرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية والاتحادين الأفريقي والأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، بعدم التعامل مع الأجسام الموازية لحكومة الوفاق الوطني.

كما تدين حكومة الوفاق استخدام العنف بين الإخوة الليبيين وسياسة تصفية الحسابات بالقوة والقبض عليهم حسب الهوية والخطف والتعذيب والإعدامات خارج نطاق القانون.

ونشير، في هذا الصدد، إلى حوادث القتل الجماعي التي أدانها المجتمع الدولي، التي كان آخرها ما حدث في منطقة الأبيار، التي تعتبر أعمالا ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولا بد من تسليم مقترفيها للسلطات الشرعية لمحاسبتهم.

كما تدين حكومة الوفاق أي استخدام للقوة من أي طرف كان ضد المدنيين العزل أو اتخاذ أية تدابير من شأنها إلحاق الضرر بالمدنيين في أي مدينة من مدن ليبيا، ونذكر هنا بحادثة قصف المدنيين في وادي نينا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والقصف الجوي الإجرامي على مدينة درنة يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الذي تسبب في مقتل العديد من الأبرياء أغلبهم من النساء والأطفال، إن هذه الأعمال الإجرامية مرفوضة رفضا تاما، وقد قمنا بمخاطبة مجلس الأمن في حينه، من خلال بعثة ليبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة، وأوضحنا إدانتنا ورفضنا لهذا العمل الإجرامي في درنة، وطلبنا من مجلسكم الموقر المساعدة في التحقيق، لكشف ملابسات هذا الحادث الإرهابي ومعرفة مقترفيه وللوقوف على الحقيقة. نطالب المجلس الموقر مرة أخرى بعقد جلسة خاصة للنظر في الواقعة، ولاتخاذ ما يراه مناسبا للتحقيق فيها، كما نطلب من مجلس الأمن والمجتمع الدولي المساعدة على رفع الحصار المفروض على مدينة درنة منذ قرابة عامين، والعمل على فتح ممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية للمواطنين.

إن بلدي، وبسبب تردي الأوضاع الأمنية يعاني الكثير من التحديات التي طالت مقدرات الشعب الليبي ومن بينها مسألة تهريب النفط ومشتقاته، والتي تقوم بها العصابات الإجرامية المسلحة التي تمتهن العديد من الأعمال غير المشروعة كتهريب البشر. وقد طلبت حكومة بلدي مؤخرا من لجنة الجزاءات الاستمرار في إدراج سفينتين في قائمة الجزاءات بسبب ضلوعهما في تهريب مشتقات نفطية ليبية. ونأمل في هذا الشأن أن تقوم

الدول التي ترفع هذه السفن أعلامها بالمساعدة على الكشف عن ملابسات هذه المسألة، ووقف هذه الأعمال غير المشروعة وإعادة الشحنات المهربة إلى السلطات الليبية الشرعية. كما تجدر الإشارة إلى أن رفع السفن المدرجة من قائمة الجزاءات، دون امتثالها للقانون وإعادة الشحنات المهربة إلى السلطات الليبية الشرعية، سيؤدي حتما إلى تشجيع المهربين على الاستمرار في اتباع نفس النهج في عمليات التهريب. كما نؤكد هنا حق القضاء الوطني الليبي في التحقيق وملاحقة ومحاسبة المتورطين في هذه الأعمال، ومطالبة الدول المعنية بالتعويض من خلال القضاء الدولي.

أما فيما يتعلق بالأصول الليبية المجمدة، وهي مسألة تناولناها أمام مجلسكم أكثر من مرة، ولا يخفى عنكم شواغل حكومة الوفاق الوطني في هذا الصدد، فقد كان قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) منذ البداية يعكس حرص المجتمع الدولي على الحفاظ على أموال الشعب الليبي، ولم يكن القصد منه معاقبة ليبيا، بل كان إجراء وقائيا لحماية الأصول الليبية من التبديد أثناء الثورة وخلال الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام السابق، أي أنه كان موضوعا لفترة زمنية محددة لم تأخذ في الاعتبار استمرار الأزمة الليبية التي امتدت لأكثر من ست سنوات. ولهذا، فإن نظام تجميد الأصول لا يزال يؤدي إلى آثار سلبية تضر بمصالح الشعب الليبي والأجيال القادمة. وأود أن أشير هنا إلى أن بعثتنا الدائمة في نيويورك كانت قد خاطبت المجلس الموقر منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٦، وكررت طلبها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ بموجب الوثيقتين الصادرتين عن مجلس الأمن S/2016/275 و S/2017/543، بالإضافة إلى رسالة فخامة رئيس المجلس الرئاسي السيد فايز السراج، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والواردة في الوثيقة S/2017/629 بشأن الوضع المؤسف للأصول الليبية المجمدة تحت نظام الجزاءات الحالي.

إن الدولة الليبية لم تطلب رفع التجميد عن الأصول، بل تطالب بإيجاد صيغة معينة تساعدها على إدارة أموالها واستثماراتها وهي تحت التجميد، بما يضمن الحفاظ عليها من التآكل الذي تتعرض له سنويا بمبالغ طائلة. لذلك، نكرر مرة أخرى دعوة المجلس لمعالجة هذا الموضوع ووقف هذه الخسائر في أسرع وقت ممكن، لحماية أصول ومقدرات الشعب الليبي.

وفي الختام، نشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده معالي الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي تم فيه التأكيد على الدور المحوري للأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة الوفاق الوطني مجددا التزامها وتعاونها مع الأمم المتحدة من خلال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد غسان سلامة، لوضع حد للانقسام السياسي في ليبيا، والانطلاق نحو آفاق جديدة تركز على إيجاد حل جذري لما يعانيه الشعب الليبي من نقص في الخدمات وتدني مستواها إضافة إلى الضائقة الاقتصادية والمالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.